



تقييم حالة

عوائق إبرام مذكرة التفاهم حول المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل

محمود محارب | يوليو 2016

عوائق إبرام مذكرة التفاهم حول المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل

سلسلة: تقييم حالة

محمود محارب | يوليو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
2	التفاوض مع أوباما على مذكرة تفاهم جديدة
4	نقاط الاتفاق والخلاف
7	أرضية الخلاف
8	اقتراب ساعة الحسم
10	الخاتمة

مقدمة

تعدّ العلاقات الأميركية-الإسرائيلية ظاهرةً خاصةً وفريدةً من نوعها في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من عدم وجود حلفٍ رسمي واتفاقية دفاعٍ مشتركٍ بينهما، فإنّ إسرائيل تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بأوثق العلاقات مع الولايات المتحدة، متقدمة في ذلك على دولٍ ترتبط مع الأخيرة بأحلافٍ عسكريةٍ رسمية. وترتبط الدولتان بشبكة علاقاتٍ واسعةٍ ومتشعبةٍ في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والبحثية. ومنذ عدة عقود، أضحى المساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل تزيد على مجموع المساعدات الخارجية التي تقدّمها إلى جميع دول العالم؛ إذ تحصل إسرائيل في السنوات الأخيرة على 55 في المئة من مجموع المساعدات العسكرية الخارجية التي تقدّمها الولايات المتحدة إلى مختلف دول العالم. وقد بلغ مجموع المساعدات الأميركية إلى إسرائيل منذ عام 1962 وحتى عام 2015 نحو 120 مليار دولار. ويشير هذا المبلغ إلى مجموع هذه المساعدات حسب قيمة الدولار في فترات تقديمها؛ أي أنّ قيمتها وفق أسعار الدولار اليوم تزيد على ذلك بكثير¹.

وقد انعكست العلاقات الفريدة بين الدولتين على مجموعةٍ واسعةٍ من الالتزامات الأميركية لإسرائيل في مجالاتٍ كثيرة. وكانت الالتزامات الأميركية في العقدين الأولين بعد تأسيس إسرائيل تؤكد دفاعها عن وجود إسرائيل. ولكنّ الولايات المتحدة أخذت في العقود اللاحقة تؤكد التزامها المتين بتفوق إسرائيل العسكري النوعي على جميع الدول العربية، وبتقديم الدعم العسكري لها لتحقيق ذلك. وجاءت هذه الالتزامات إما على شكل رسائل من رئيس الولايات المتحدة أو وزير خارجيته إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية أو بواسطة "مذكرة تفاهم" Memorandum of Understanding أو "مذكرة اتفاق" Memorandum of Agreement أو على شكل اتفاقات ثنائية بين الدولتين. وشملت هذه المذكرات والاتفاقات مجالات واسعة ومختلفة حدّدت فيها الولايات المتحدة التزاماتها

¹ للمزيد حول حجم المساعدات الأميركية العسكرية لإسرائيل وغيرها من المساعدات خلال العقود الماضية ومجمل الاتفاقات العسكرية وأنواع الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة لها، انظر:

Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Congressional Research Service Report for the Congress, March 12, 2012, accessed on 12/7/2016, at: <http://bit.ly/2a4ClJt>

لإسرائيل في المجالات المختلفة وفي مقدمتها المجالات العسكرية في الأسلحة التقليدية والنووية والأمنية والسياسية والاقتصادية. وشملت أيضاً إقامة مخازن أسلحة أميركية في إسرائيل، أغلبيتها ذخيرة عسكرية متطورة لاستعمالات كل منهما في حالات الطوارئ².

وكان بعض مذكرات التفاهم بين الدولتين سرياً في حينه، مثل مذكرة التفاهم التي وقّع عليها الرئيس ليندون جونسون ورئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول في آذار/ مارس 1965 بشأن مشروع إسرائيل النووي والتي حافظت إسرائيل بموجب تلك المذكرة على مشروعها النووي مقابل عدة شروط فضفاضة مكنتها من الاستمرار في تطوير مشروعها النووي. وكان بعض التفاهمات الأكثر أهمية سرياً وشفوياً، مثل التفاهم الذي جرى بين الرئيس ريتشارد نيكسون ورئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مئير في اجتماعهما في البيت الأبيض في أيلول/ سبتمبر 1969، والذي أبلغت فيه غولدا مئير الرئيس نيكسون بأنّ إسرائيل تمتلك السلاح النووي. وقد تمخض هذا الاجتماع عن تفاهم سري وشفوي في غاية الأهمية بشأن موقف الولايات المتحدة من امتلاك إسرائيل السلاح النووي. فقد التزم الرئيس نيكسون وقف الضغط الأميركي على إسرائيل لحضّها على توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووقف زيارات العلماء الأميركيين لمجمع ديمونة النووي، في حين التزمت غولدا مئير عدم إعلان إسرائيل حيازتها للسلاح النووي وعدم إجراء تجارب نووية³.

التفاوض مع أوباما على مذكرة تفاهم جديدة

بخلاف العلاقات بين رؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقة والإدارات الأميركية، اتسمت علاقات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بالتوتر المستمر وبالخلافات في جملة من القضايا، ولا سيما في الملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية. لقد كانت هناك خلافات وتوترات في الماضي

² تبلغ قيمة هذه الأسلحة أكثر من مليار دولار، وقد استعملت إسرائيل بعض هذه الأسلحة بإذن خاص من الولايات المتحدة في حربها الأخيرة على غزة في عام 2014 وفي حربها على لبنان في عام 2006.

³ محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 32-42.

بين رؤساء حكومات إسرائيلية والإدارات الأميركية، لكنها لم تصل في حدتها وعمقها واستمراريتها وعلنيتها إلى المستوى الذي وصلته خلافات نتنياهو مع إدارة أوباما مثل قيام نتنياهو بإلقاء خطاب في ربيع 2015 في الكونغرس الأميركي على الرغم من معارضة أوباما وإدارته، وذلك بغرض إفشال الاتفاق النووي الإيراني الذي اعتبره أوباما أحد أهم إنجازات إدارته.

وفي أجواء هذه الخلافات والتوتر واهتزاز الثقة بين الجانبين، أعلن أوباما ونتنياهو في اجتماعهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 عن شروعهما في مفاوضات رسمية بشأن مذكرة التفاهم الجديدة في ما يخص المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل في العقد الذي يمتد بين عامي 2019 و2028. وكان الرئيس السابق جورج بوش الابن قد وقع مع رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت مذكرة تفاهم بشأن المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل في عام 2007، وهي الاتفاقية الأولى من نوعها بين الدولتين التي تمتد لعقد كامل (2009-2018). وقد حصلت إسرائيل بموجبها على 30 مليار دولار؛ أي بمعدل 3 مليارات دولار في السنة. واستبدلت مذكرة التفاهم هذه اتفاقات الدعم العسكري السنوية التي كانت تعقدها الولايات المتحدة مع إسرائيل كل عام.

وحاول الرئيس أوباما في عام 2014؛ أي قبل إبرام الاتفاق النووي الإيراني في تموز/يوليو 2015، التوصل إلى مذكرة تفاهم جديدة مع إسرائيل تقدم بموجبها الولايات المتحدة مساعدات عسكرية سخية لإسرائيل "تعويضاً" لها عن "مخاطر" الاتفاق النووي الإيراني وللحفاظ على تفوقها العسكري النوعي على جميع الدول العربية والشرق أوسطية. وشملت هذه التعويضات السخية خطة مفصلة لتعزيز القوة العسكرية الإسرائيلية بشكل كبير لا سيما القوة الهجومية الضاربة ل سلاح الجو الإسرائيلي، وذلك ببيع إسرائيل، من أموال الدعم الأميركي، المزيد من طائرات إف-35 المتطورة التي لم تبعها الولايات المتحدة إلى أي دولة أخرى، إلى جانب طائرات 22-7 الحديثة التي تنطلق بشكل عمودي، وكذلك صواريخ وقنابل ذكية ثقيلة الوزن التي تخترق الملاجئ العميقة في باطن الأرض. فضلاً عن تطوير منظومات الدفاع المتعددة المضادة للصواريخ وزيادتها، وترقية التنسيق العسكري والأمني الاستخباري بين الدولتين وتعزيز قوة إسرائيل في مجال "السايبير"⁴. بيد أن نتنياهو رفض هذا العرض

⁴ عاموس هارنيل، "التعويض الذي يتبلور بشأن الاتفاق مع إيران: طائرات إف 35 وبطاريات دفاع مضادة للصواريخ"، هآرتس، 2015/5/20، شوهد في 2016/7/13، في: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2640746>

وقام بحملةٍ دوليةٍ واسعة النطاق ضدّ الاتفاق النووي الإيراني، ودخل خلالها في مواجهة مباشرة ضد الرئيس أوباما، كما أشرنا، وبذل جهدًا كبيرًا في الولايات المتحدة وألقى خطابًا في الكونغرس الأميركي، على الرغم من معارضة الإدارة الأميركية، وذلك في ظل الصراع الذي كان محتدمًا بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وأعلن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية أثناء حملة نتنياهو ضد الاتفاق النووي الإيراني أنّ إسرائيل تفضّل توقيع مذكرة التفاهم الجديدة بشأن المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل ليس مع الرئيس أوباما وإنما مع الرئيس الأميركي الذي يُنتخب بعد انتهاء ولاية أوباما.

وعلى الرغم من الخلافات بين إدارة أوباما والحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو في العديد من القضايا، وبخاصة في الملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية، استمرت إدارة أوباما في تقديم المساعدات العسكرية السخية إلى إسرائيل. وفي معرض دفاعه عن سياساته ضد هجمات نتنياهو وحليفه الحزب الجمهوري واللوبي الصهيوني ممثلًا بمنظمة "إيباك"، الذين اتهموه بأن سياساته تعرّض أمن إسرائيل للخطر، أكد الرئيس أوباما أنّ إدارته قدمت دعمًا لأمن إسرائيل أكثر من أي إدارة أميركية سابقة، وأنه يعد أمن إسرائيل أمرًا مقدسًا، وأنّ إدارته ملتزمة الحفاظ على استمرار تفوق إسرائيل العسكري النوعي على جميع الدول العربية ودول الشرق الأوسط، وأنّ هذا الالتزام هو في صميم العلاقات الثنائية بين الدولتين⁵. وأشار أوباما في أكثر من مناسبة إلى أنّ إدارته قدمت منظومات أسلحة لإسرائيل تعدّ الأكثر تطورًا في العالم وتشمل طائرات إف-35 الحديثة التي لم تبعها الولايات المتحدة إلى أي دولة أخرى في العالم.

نقاط الاتفاق والخلاف

ثمة العديد من نقاط الاتفاق المهمة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية بشأن مذكرة التفاهم، ويأتي في مقدمتها الاتفاق على زيادة حجم المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل في العقد القادم و"تعويض" إسرائيل عن الاتفاق النووي الإيراني بمنحها أسلحةً متطورةً، والحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي على جميع

⁵ موطي بسوك، "المساعدات الأميركية لن تحل مشاكل ميزانية الأمن"، ذي ماركر، 2015/11/10، شوهد في 2016/7/13، في:

<http://www.themarker.com/news/1.2772578>

الدول العربية والشرق أوسطية، ولا سيما في ضوء صفقات الأسلحة الكبيرة التي عقدها الولايات المتحدة مع عدد من دول الخليج العربية تعويضاً لها عن الاتفاق النووي الإيراني. بيد أنّ الإدارة الأميركية وإسرائيل تختلفان في جملة من القضايا أبرزها:

1. حجم الزيادة في المساعدات العسكرية الإسرائيلية.
2. مسألة توجّه إسرائيل للكونغرس للحصول على مزيد من المساعدات خلال العقد القادم إضافة إلى المبلغ المتفق عليه في مذكرة التفاهم.
3. هناك خلاف بشأن شروط المساعدات العسكرية ومكوناتها.
4. خلاف بشأن ما يمكن أن تحصل عليه إسرائيل من الإدارة الأميركية القادمة بعد الانتخابات الأميركية في حال لم يتم الاتفاق بين إسرائيل وإدارة أوباما على مذكرة التفاهم⁶.

استناداً إلى تجربتها في كيفية تعامل إسرائيل مع مذكرة التفاهم السابقة، شددت الإدارة الأميركية في مفاوضاتها مع إسرائيل على ضرورة أن يكون مبلغ المساعدات الأميركية العسكرية لإسرائيل في مذكرة التفاهم نهائياً وثابتاً ومن دون إمكانية إضافة مساعدات أخرى إليه. فلم تشأ الإدارة الأميركية أن تكرر تجربتها في السنوات الماضية وتُبقى الباب مفتوحاً أمام إسرائيل لتطالب بإضافات مالية خاصة، إلى جانب حصولها على ثلاثة مليارات دولار سنوياً وفق مذكرة التفاهم. فقد حصلت إسرائيل في السنوات الماضية على مليارات الدولارات الإضافية تحت ذرائع وتبريرات عديدة مثل إجراء الأبحاث والقيام بتطوير منظومات الدفاع الجوي المضادة للصواريخ وإنتاجها، استناداً إلى التكنولوجيا الأميركية، أو إجراء أبحاث تكنولوجيا اكتشاف الأنفاق وتطويرها، أو للحصول على ذخيرة عسكرية أميركية متطورة إضافية للجيش الإسرائيلي جراء استعماله للذخيرة في حروبه ضد قطاع غزة ولبنان، وحاجته إلى المزيد منها سواء خلال الحرب أو بعدها. كذلك تطالب الإدارة الأميركية أن تتضمن مذكرة

⁶ عاموس هارتيل، "المساعدات الأمنية لإسرائيل تنتظر مساعدة نتنياهو"، هآرتس، 2016/6/17، شوهد في 2016/7/13، في:

<http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium/1.2978641>

وانظر كذلك: موطي بسوك، "بعد خطأ نتنياهو: إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة زيادة مليار دولار في السنة"، ذي ماركر، 2016/5/10،

شوهد في 2016/7/13، في: <http://www.themarker.com/news/1.2939794>

التفاهم نصًا واضحًا يُلزم إسرائيل بالاكْتفاء بالمبلغ المالي المنصوص عليه في مذكرة التفاهم وعدم الطلب من الإدارة الأميركية مساعدات عسكرية جديدة وعدم التوجه إلى الكونغرس لطلب ذلك.

وتطالب الإدارة الأميركية أيضًا أن تتضمن مذكرة التفاهم تحويلًا تدريجيًا لجزءٍ من المساعدات الأميركية المخصص لشراء الأسلحة والتجهيزات المختلفة من المصانع في إسرائيل إلى شرائها بعد عدة سنوات من الولايات المتحدة فقط. وذلك بخلاف مذكرة التفاهم الحالية التي تلزم إسرائيل بإنفاق 73.5 في المئة فقط من مجموع مبلغ المساعدات الأميركية لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة، وتسمح لإسرائيل بإنفاق 26.5 في المئة من تلك المساعدات لشراء الأسلحة والتجهيزات من المصانع الإسرائيلية. وكذلك تطالب الإدارة الأميركية أن تشمل مذكرة التفاهم التزامًا إسرائيليًا بوقف شراء النفط للجيش الإسرائيلي من أموال المساعدات الأميركية التي تبلغ نحو 400 مليون دولار سنويًا.

وتعارض حكومة نتنياهو مطالب الإدارة الأميركية المشار إليها أعلاه وتحاول الحفاظ على قدرتها في التوجه إلى الإدارة والكونغرس في حالات الطوارئ والأوضاع الخاصة للحصول على مساعدات عسكرية جديدة. وتبذل إسرائيل جهدًا في المفاوضات للحفاظ على قدرتها في استعمال جزءٍ من أموال المساعدات العسكرية الأميركية لشراء الأسلحة والتجهيزات من المصانع العسكرية الإسرائيلية، وتعتبر أنّ استجابتها للطلب الأميركي يوجه ضربةً للصناعات العسكرية الإسرائيلية.

وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين، تقلصت الفجوة بينهما بشأن مجمل حجم مبلغ المساعدات الأميركية العسكرية لإسرائيل. وتعرض الإدارة الأميركية على إسرائيل زيادة المبلغ من 30 مليار دولار في العقد إلى نحو 38 مليار دولار، وذلك في حال قبلت إسرائيل بشروط الإدارة الأميركية المذكورة أعلاه، بحيث يشمل هذا المبلغ أيضًا تكاليف استمرار تطوير إسرائيل منظومات الدفاع المضادة للصواريخ. أما إذا رفضت إسرائيل هذه الشروط، فإن الإدارة الأميركية تخفض هذا المبلغ بعدة مليارات الدولارات. أما إسرائيل، فلا تزال تطالب أن يكون الحد الأدنى للمساعدات الأميركية 40 مليار دولار من دون التخلي عن مطالبها في المستقبل بمبالغ إضافية في حالة الضرورة، وتسعى في الوقت نفسه إلى التخفيف من الشروط الأميركية وإحداث تآكل فيها إما جزئيًا أو كليًا ليتسنى لها في المستقبل الحصول على مزيد من المساعدات.

أرضية الخلاف

يسود الرأي بين الكثير من المتخصصين والمحليلين الإسرائيليين بأنّ الفجوة بين موقفي الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية بشأن مذكرة التفاهم لا تعود فقط إلى الخلافات بين الطرفين بشأن مجمل المبلغ المالي الذي ستقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، وإنما تعود أساساً إلى وجود خلافات عميقة وفجوات كبيرة في الرؤية الإستراتيجية بين إدارة أوباما والحكومة الإسرائيلية تجاه التطورات في الشرق الأوسط والتهديدات والمخاطر الناجمة عنها. ويرى هؤلاء المتخصصون أنّ "عقيدة أوباما" لا تعدّ الشرق الأوسط منطقةً مهمةً لأمن الولايات المتحدة القومي كما كانت تعدّه الإدارات الأميركية السابقة، وذلك لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها في هذه الورقة. ويوجهون النقد إليها لأنها تتحوّل إلى الانسحاب من الشرق الأوسط وعدم التدخل العسكري المباشر فيه، وإلى تفضيل استعمال القوة الناعمة وتقليص استعمال القوة العسكرية إلا في الحالات التي يكون فيها ثمة خطر على أمن الولايات المتحدة نفسها. فعقيدة أوباما ترى أنّ الوسيلة لحل النزاعات هي المفاوضات المشفوعة بالردع وليس استعمال القوة العسكرية. ويشير هؤلاء إلى وجود خلافات أساسية بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، أهمها⁷:

- النظرة الإستراتيجية تجاه التطورات في الشرق الأوسط: تعدّ إسرائيل أن الاتفاق النووي الإيراني بين الدول الكبرى وإيران قد أضرّ بأمنها. وتختلف مع الإدارة الأميركية ليس فقط في كيفية معالجة المشروع النووي الإيراني وإنما أيضاً في الموقف من دور إيران ومكانتها في المنطقة بعد التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني. وتعارض إسرائيل توجه الإدارة الأميركية للتصالح مع إيران الذي تعتقد أنه يشكل أرضية للتعاون بين الولايات المتحدة وإيران في المستقبل. في حين أن إدارة أوباما تعدّ الاتفاق النووي الإيراني إنجازاً إستراتيجياً مهماً قلّص الخطر على إسرائيل.
- اختلاف في تقييم التماثل في القيم والمصالح المشتركة بين إدارة أوباما وإسرائيل: على الرغم من أنّ الإدارة

⁷ عاموس يادلين، "الخلاف بشأن المساعدات الأمنية: كيف يمكن جسر الفجوات؟"، مباط عال، معهد دراسات الأمن القومي، 2016/5/2، شوهد في 2016/7/13، في: <http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=11773>، نظر كذلك: كرميت فالينسي وأودي ديكل، "مطلب الساعة في ضوء تحديات الشرق الأوسط: إستراتيجية إسرائيلية أميركية مشتركة"، مجلة عدكان إستراتيجي (نيسان/ أبريل 2016)؛ وأفرهام بن تسفي، من ترومان وحتى أوباما: صعود وبداية غروب علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل (تل أبيب: مسكال وبيديوت أرونوت، 2011)، ص 258-280.

الأميركية لا تتحدث بصراحة عن الاختلاف في القيم مع إسرائيل، فإنها تشكك بشكل غير مباشر في تماثل القيم والمصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فالإدارة الأميركية ترى أنّ الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الاستيطان وصراع إسرائيل مع الفلسطينيين وعدم إيجاد حلٍ للقضية الفلسطينية تشكل إحدى المشاكل المهمة في الشرق الأوسط. وترى أنّ العملية السلمية والتوصل إلى حلٍ للقضية الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية هو الحل الأكثر ملاءمة لتحقيق أمن إسرائيل. ويسود شعور في الإدارة الأميركية بأنّ حكومة نتنياهو لا تقوم بأي جهد للدفع بالعملية السلمية مع الفلسطينيين إلى الأمام.

- قيمة إسرائيل كحليف في الشرق الأوسط: قللت عقيدة أوباما من أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة وتعدّه أقل أهمية لها بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم. فالولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط كما في السابق، كما أنّ قيمة إسرائيل ومكانتها كحليف عسكري قوي باتت أقل أهمية للإدارة الأميركية التي تعتمد إستراتيجيتها على عدم التدخل عسكرياً في الشرق الأوسط، وذلك بخلاف فترة الحرب الباردة التي تمتعت إسرائيل خلالها بمكانة ودور مهيمنين.
- الموقف من الإرهاب: ثمة خلاف جدي بين إسرائيل وإدارة أوباما تجاه الإرهاب ومسبباته وطرق مواجهته.
- الربط بين المساعدات السخية الأميركية والقضية الفلسطينية: ثمة خشية في الحكومة الإسرائيلية من أن إبرام مذكرة التفاهم قد يعطي الرئيس أوباما فرصةً لإثبات دعمه الكبير لأمن إسرائيل مرة أخرى؛ ما يسهل عليه تقديم رؤى واتخاذ قرارات على الساحة الدولية وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من دون التشاور مسبقاً معها وطرح مشروع أو معايير لحل القضية الفلسطينية في الفترة الأخيرة من ولايته.

اقتراب ساعة الحسم

تضغط الإدارة الأميركية منذ عدة شهور على الحكومة الإسرائيلية من أجل إبرام مذكرة التفاهم بين الدولتين، وترى أنّ نتنياهو يماطل في هذا الأمر⁸. وقد اقتربت الفترة الحاسمة بالنسبة إلى إدارة أوباما بشأن التوصل إلى

⁸ انظر مثلاً: براك رفيد، "بايدن لنتنياهو: وقع على اتفاق المساعدات الأمنية مع إدارة أوباما"، هآرتس، 2016/3/9، شوهد في 2016/7/13، في: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium/1.2878344>

اتفاق بهذا الشأن، وهي فترة عقد مؤتمر الحزب الديمقراطي في هذا الشهر (تموز/ يوليو 2016). وإذا لم يجز إبرام مذكرة التفاهم في هذا الشهر، فإن هذا الموضوع قد يصبح جزءاً خلاقياً في حملة الانتخابات الأميركية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

ويواجه نتنياهو ضغطاً متزايداً من وزير المالية موشيه كحلون ووزير الأمن أفيغدور ليبرمان والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية لإبرام مذكرة التفاهم بأقرب وقت ممكن. وقد صرح مصدر رفيع في وزارة الأمن الإسرائيلية في أعقاب اجتماع ليبرمان مع وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر في 20 حزيران/ يونيو في زيارته الأولى بعد توليه وزارة الأمن، أنّ إبرام مذكرة التفاهم بأسرع وقت هو أمر مهم لتمكين الجيش الإسرائيلي ووزارة الأمن من إنهاء العمل على خطتهما متعددة السنوات. وأضاف أنه بالإمكان تذليل جميع الخلافات بين الطرفين وأنّ مصلحة إسرائيل تقتضي إبرام الاتفاق بأسرع وقت من دون ربطه بالموقف من هذه الإدارة الأميركية أو الإدارة القادمة، أو ربطه بالانتخابات الأميركية القادمة⁹. وفي اليوم نفسه، صرح كحلون بأنّ الاقتراح الأميركي إيجابي ومعقول ويمنح الجيش الإسرائيلي تفوقاً إستراتيجياً مهماً ويمكنه من الاستعداد لكل سيناريو، وأنه لا يوجد أي سبب بأن تُقدّم إسرائيل على خطوات قد تُفسر بأنها تدخل في الشؤون الأميركية. وأضاف بأنه أوضح لنتنياهو ضرورة التوقيع على مذكرة التفاهم بأسرع وقت ويتعين وضع حدٍ للمماطلة في هذا الموضوع وإبرام الاتفاق مع الإدارة الأميركية الحالية. وقد رفض نتنياهو ضغط ليبرمان وكحلون، وأشار إلى أنّ المفاوضات مع الإدارة الأميركية تجري بمسؤولية وائتزان، وأن باستطاعته تحقيق صفقة أفضل مما تقترحه الإدارة الأميركية، وأن القرار سيتخذ في القريب العاجل¹⁰.

⁹ براك رفيد ويهونتان ليس، "ليبرمان وكحلون يضغطان على نتنياهو لإبرام اتفاق المساعدات من الولايات المتحدة"، هآرتس، 2016/6/20، شوهد في 2016/7/13، في: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2982027>

¹⁰ المرجع نفسه.

الخاتمة

حرص رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي يشغل أيضًا منصب وزير الخارجية، أن يُبقي ملف المفاوضات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن مذكرة التفاهم تحت مسؤوليته الكاملة وإشرافه المباشر، ليظل القول الفصل له في هذه المسألة. وثمة إجماع بين المتخصصين المتابعين لهذه المفاوضات أنّ طواقم الطرفين الأمريكي والإسرائيلي المهنية قد فرغت من عملها، وأنه حان وقت اتخاذ القرارات منذ أسابيع عديدة. وقد بات واضحًا أنّ نتنياهو هو الذي يماطل في التوصل إلى الاتفاق.

من غير المتوقع أن يحدث الوزيران ليبرمان وكحلون أزمةً حكوميةً في إسرائيل لإرغام نتنياهو على التوقف عن المماطلة، وللتوصل إلى تفاهم مع الإدارة الأميركية بشأن مذكرة التفاهم. ويبدو أنّ نتنياهو يحاول من خلال تسويفه في التوصل إلى تفاهم مع إدارة أوباما ليس الحصول على صفقة جيدة فقط، وإنما أيضًا ضمان ألا يُقدّم أوباما رؤيةً أو معايير لمشروع حلٍ للقضية الفلسطينية قبل انتهاء ولايته أو الحصول على تعهد من إدارته بألا تتخذ خطوات تجاه القضية الفلسطينية قبل التفاهم مع إسرائيل بشأنها. ويبقى أمام نتنياهو دائمًا فرصة التوقيع على مذكرة التفاهم مع الإدارة القادمة بعد انتخاب رئيسٍ جديدٍ للولايات المتحدة، إذا لم يحصل على ما يريده من إدارة أوباما.

ومما يعزز موقف نتنياهو غياب أيّ دورٍ عربيّ في مواجهة إسرائيل وفي رفض فرضيات منطلقات العلاقات الأميركية - الإسرائيلية التي تقوم على الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي على جميع الدول العربية في الأسلحة التقليدية، وعلى احتكار إسرائيل للسلاح النووي. وتعد إسرائيل الدولة الوحيدة، ليس في الشرق الأوسط وحده وإنما في العالم بأسره، التي تخترق القوانين الدولية وترفض تطبيق القرارات الدولية بشكل منهجي ودائم، وتتمسك بالاحتلال مستعينة بقوة السلاح والدعم اللذين تحصل عليهما من الولايات المتحدة، وتستمر في نشاطات الاستيطان على مدار الساعة، وفي اختراق أبسط حقوق الإنسان، وفي استعبادها وبطشها بالشعب الفلسطيني وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحقه.